

المجلد ٩ العدد ١ يناير ٢٠٢٥	مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل
Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/	الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ - ٢٦٨٢
E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg	© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل - جامعة أسوان - جمهورية مصر العربية
العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ومعدل سعر الصرف	
The Relationship Between Foreign Direct Investment And Each Of The GDP, Inflation Rate And Exchange Rate	
حسن اسماعيل احمد حسن* (١)، حسين حسن علي آدم (٢)، حرب أحمد البرديسي (٣)	
(١)	المؤلف المختص*: باحث بقسم السياسة والاقتصاد، شعبة اقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان
(٢)	أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة والموارد الطبيعية، جامعة أسوان
(٣)	أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر بأسسوط.

الملخص

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر القوة الدافعة والدعامة للتنمية الاقتصادية في الدولة المضيفة من خلال زيادة القوة الإنتاجية و جلب التكنولوجيا الحديثة الى تلك البلاد بالإضافة الى الزوايا الادلية والمهلية ورفع كفاءة المورد البشرية وزيادة معدلات التوظيف هذا بجانب حصولها علي رأس المال والنقد الأجنبي الذي كان من الصعب الحصول عليه من اى مصدر اخر وتمكنها من الاتصال بشبكات التوزيع والانتاج على المستوى العالمي . مما يؤدي إلي تحسين مسقوي المعيشة للدول المضيفة ؛ لذا هدفت الوراسة إلى التعرف على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية وكل من الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل التضخم، وسعر الصرف من الناحية الأخرى، واستخدمت الوراسة المنهج الإستقائي والإستنباطي، واعتمدت الوراسة على الإحصاءات الصافرة عن المؤسسات المصوية، والإحصاءات المالية الصافرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الأونكتاد وتقرير الاستثمار العالمي، وتوصلت نتائج الوراسة إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف ووجود علاقة عكسية ومعدل التضخم .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر - الناتج المحلي الإجمالي - معدل التضخم - سعر الصرف.

Abstract

Foreign direct investment is considered the lever force and pillar of economic development in the host country by increasing production capacity and bringing modern technology to that country in addition to administrative and skill advantages, raising the efficiency of human resources and increasing employment rates, in addition to obtaining capital and foreign exchange that was difficult to obtain from any other source and enabling it to connect to distribution and production networks at the global level. Therefore, the study aimed to identify the relationship between foreign direct investment on the one hand and each of the gross domestic product, inflation rate, and exchange rate on the other hand, and the study used the inductive and deductive approach, and the study relied on statistics issued by Egyptian institutions, and financial statistics issued by the International Monetary Fund, the World Bank, UNCTAD and the World Investment Reports, and the results of the study found a positive relationship between foreign direct investment and each of the GDP, exchange rate, inverse relationship and inflation rate.

Keywords: Foreign Direct Investment, GDP, Inflation Rate, Exchange Rate.

مقدمة

شهدت فترة الثمانينات نمو كبيراً وسريعاً للاستثمار الأجنبي، حيث كان معدل نمو الاستثمار يفوق معدل نمو التجارة الخارجية من بداية فترة الثمانينات حتى تسعينيات القرن الماضي؛ لذلك أصبح الاستثمار الأجنبي من أهم العوامل التي أدت إلى إدماج الاقتصاد العالمي، وذلك لكون الاستثمار الأجنبي المباشر من مصادر التمويل التي تعتمد عليها الدول، وخاصة الدول النامية التي تعتمد على الدول المتقدمة في تمويل مشروعاتها التنموية؛ لعدم قوافر مصادر التمويل المحلية.

وُعد الاستثمار الأجنبي المباشر القوة الرافعة والدعامة للتنمية الاقتصادية في الدولة الضيفة، من خلال زيادة القوة الإنتاجية، وجلب التكنولوجيا الحديثة إلى تلك البلاد، بالإضافة إلى الزايا الإدلية والمهلية ورفع كفاءة المولد البشوية وزيادة معدلات التوظف، هذا بجانب حصولها على رأس المال الذي كان من الصعب الحصول عليه من أي مصدر آخر، وتمكنها من الاتصال بشبكات التوزيع والإنتاج على المستوى العالمي، كما أن تدفق الاستثمار إلى الدول النامية يساعد في التغلب على الفجوة المحلية بين الادخار والاستثمار؛ مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة للدول المضيفة.

معظم دول العالم تسعى باختلاف أنظمتها الاقتصادية، وتباين درجة تطور اقتصادياتها إلى استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية، لتحقيق أهدافها القومية المتمثلة في رسم وتثبيت سياساتها الاقتصادية بما يتواءم والتغيرات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد (الاقتصاد الرأسمالي، اقتصاد السوق)، وذلك وصولاً لتحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي، وتحقيق الرفاهية لشعوبها.

مشكلة الدراسة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الأنوات التي تستخدمها الدول، وتسعى إلى جذب المزيد منها لتحقيق عدة أهداف قومية، منها زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الناتج المحلي، وتخفيض معدلات

البطالة، توطين التكنولوجيا، وكذلك سد الفجوة في الإنتاج المحلي من السلع وصولاً للتصدير، وفتح أسواق خارجية جديدة لتوفير العملات الأجنبية؛ ووصولاً إلى ذلك الهدف تسعى الدول إلى توفير بيئة ومناخ مثالي يهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الواسة من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي للمشكلة، ما العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة والنتائج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومعدل سعر الصرف من جهة أخرى؟

فرضيات الواسة

بناء على الإشكالية فإن الواسة اعتمدت على الفرضيات التالية:

- يوجد أثر إيجابي للنتائج المحلي الإجمالي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يوجد أثر إيجابي لسعر الصرف في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يوجد أثر سلبي لمعدلات التضخم على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية الواسة

تتمثل أهمية الواسة في النقاط التالية:

- ١- تسعى هذه الواسة إلى إبراز جانب مهم من جوانب الاقتصاد الدولي، وهو محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بوجه عام، وأهم العوامل الجاذبة لتلك الاستثمارات الأجنبية.
- ٢- تساهم هذه الواسة في التعرف على العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، معدل سعر الصرف.

أهداف الواسة

تهدف الواسة إلى تحقيق التالي:

- ١- التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .
- ٢- التعرف على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي.
- ٣- التعرف على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم.
- ٤- التعرف على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل سعر الصرف.

منهجية الواسة

تعتمد الواسة على:

- المنهج الإستقائي والإستنباطي : ومن خلاله سيتم استعراض مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وأشكاله، وواقعه، وتطوره، بالإضافة إلى تناول أبرز المحددات الاقتصادية ذات التأثير المباشر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك قياس تأثير أبرز المحددات الاقتصادية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلاله يمكننا معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومعدل سعر الصرف.

مصادر جمع البيانات:

المصادر الثانوية: سيتم الاعتماد على الإحصاءات الصادرة عن المؤسسات المصوية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة الاستثمار، وزارة المالية) وكذلك نشوات البنك المركزي المصري والإحصاءات المالية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ومنظمة الأونكتاد والبنك الدولي وتقارير الاستثمار العالمي والإحصاءات الدولية الأخرى. وكذلك الكتب والمراجع والرسائل والأبحاث العلمية والدوريات العلمية والمحلية العربية والعالمية ومواقع الإنترنت .

الإطار النظري

وُلّا: أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر:

أ- أهداف المستثمرين الأجانب:

يمكن تلخيص الأهداف من وجهة نظر المستثمرين الأجانب في النقاط التالية:^(١)

- ١- تحقيق تنمية مستوية في الثروة مع عائد مقبول: يكون هدف المستثمر تحقيق عائد جلي مقبول مع نسبة زيادة مقبولة في قيمة رأس مال المستثمر على الدوام، حيث إن المكاسب الواسمالية التي يمكن الحصول عليها تعتبر هدف المستثمر، ومضافة إليها العائد المحصل.
- ٢- تحقيق أكبر دخل جلي: يركز المستثمر بالغ اهتمامه على الاستثمارات التي تحقق أكبر عائد حالي ممكن بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى.
- ٣- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها.
- ٤- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض من السلع الواكدة، التي لا تستطيع هذه الشركة تسويقها في موطنها.
- ٥- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها كأن تكون أجرة العامل في تلك الدول تكون عادة أقل من أجرة العامل في الدولة التي يعود إليها الاستثمار.
- ٦- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيرًا من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

(١) ماجد أحمد عطالله: إدرة الإستثمار، القاهرة، دار أسامة للنشر، ٢٠١١، ص ١٣.

٧- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها إذ إن الشركات الأجنبية قد تحقق ربحاً من استثماراتها الأجنبية تفوق بالكثير ربحها من عملياتها داخل موطنها.

ب- نوافع الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر^(١)

إن نوافع الدول من وراء استقبال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية يمكن تلخيصها كما يلي:

١- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية في الدول الأجنبية إذ إن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشرع محددة في دولة معينة يتضمن نقل التكنولوجيا، وتوظيف الخبرات الإدارية النافذة للاقتصاد الوطني.

٢- الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل التنمية، وبما يعوض نقص تدفقات القروض الخارجية.

٣- تعظيم كفاءة استخدام المولد المحلية، وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل.

٤- التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي، حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محلياً.

٥- رفع نسبة الصادرات أو زيادتها وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، خاصة عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها للخارج^(٢).

ثانياً: أشكال وتصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر

وفيما يلي استعراض لأهم تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

أ- التصنيف وفقاً لمنظور الملكية: (٣)

١- الاستثمار المشترك: (Joint Venture)

هي مشروعات يشترك فيها طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين، وتكون الشراكة ممتدة إلى رأس المال، والإدارة، والعلامة التجارية، وبوابة الاختراع... الخ، ويكون الاستثمار المشترك ما بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني بنسب مختلفة حسب اتفاق الشراكة وقوانين الدولة المضيفة.

٢- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: (Wholly - Owned - FDI):

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، وفيه تقوم الشركة الأم بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق، أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية، أو الخدمية، حيث تكون الإدارة في يد الشركة الأم، وفي المقابل نجد أن هذا النوع من

(١) عبد السلام النعيمات: "قائمة وسائل زيادة الاستثمارات الأوروبية في الأردن"، عمان، الجمعية العلمية الملكية، ٢٠٠٦، ص ٣٩.

(٢) حسني خربوش وآخرون: الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، عمان، دارزهران للنشر، ١٩٩٩، ص ١٨٥.

(٣) حسني خربوش وآخرون: المرجع نفسه، ص ١٨٨.

الاستثمار يثير مخاوف الدول المضيفة خاصة النامية منها، خوفاً من التبعية الاقتصادية لهذه الشركات من ناحية، أو خوفاً من احتكار هذه الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية^(١).

٣- الشركات متعددة الجنسية: (Multinational companies):

لا يوجد هناك معيار واحد لتعريف الشركات متعددة الجنسيات، حيث يوجد العديد من التعريف والتسميات لهذا النوع من الشركات، ومن بين التسميات التي تطلق عليها الشركات عاوة القوميات (Transnational) والشركات متعددة الجنسيات (Multinational) والشركات الأجنبية (Foreign) الفروع (Affiliates). وتعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها كل مؤسسة تمتلك على الأقل وحدة إنتاجية في الخارج، هذه الوحدة هي عادة فرع للشركة الأم، ويمكن اعتبار أن هذه الشركات تصبح عالمية عندما يصبح نصيبها ٣٥ % من القيمة الإجمالية للمبيعات لفروعها الخرجية، كما أن هناك من يعرفها على أنها عبلة عن مجموعة من الشركات تتمتع بجنسيات متعددة ومتحدة في المصالح الاقتصادية، ويتعدى نشاطها حدود الدولة الواحدة، وتخضع في سيطرتها وإشرافها للشركة الأم^(٢).

ب- تصنيف البنك الدولي:

وفقا لهذا التصنيف يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مصدر هذه التدفقات إلى نوعين:

- ١- مصادر رسمية: وتشمل تدفقات رؤوس الأموال من الحكومات، ويطلق عليها "القروض الثنائية"، وكذلك قروض المنظمات الدولية، ويطلق عليها "قروض متعددة الأطراف".
- ٢- مصادر خاصة: وتضم كافة صور تدفقات رؤوس الأموال من المصادر غير الرسمية، مثل المنح والمعونات، واستثمارات الشركات متعددة الجنسية.

ج- التصنيف وفقا لمنظور الهدف أو المحددات: (٣)

وفقا لهذا التصنيف يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خمسة أنواع، هي:

١- الاستثمار الباحث عن المصادر والثروات الطبيعية:

حيث يهدف هذا النوع من الاستثمار الاستقادة من المولد الطبيعية والمواد الخام والمنتجات الزراعية المتوفرة لدى الدول النامية، خاصة في مجال البترول والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويساعد هذا النوع من الاستثمار على زيادة الصاوات بالدولة المضيفة من المواد الأولية، وزيادة الولادات من السلع الأساسية، والسلع الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

٢- الاستثمار الباحث عن الأسواق:

(١) عبد السلام أبو قحف: مقدمة في إدرة الأعمال الدولية، ط٤، الإسكنورية، مكتبة الإشباع للطباعة والنشر، ١٩٩٧، ص ٢٧٠.

(٢) عمر هاشم محمد صدفة: ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الإسكنورية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨، ص ١٦.

(٣) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، الكويت، سلسلة الخلاصات المؤكدة، مج (٢)، ١٩٩٩، ص ٤-٥.

ساد هذا النوع من الإستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وهذه الاستثمارات تهدف عادةً إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المضيفة، وعادةً ما تلجأ الشركة متعددة الجنسية لهذا النوع من الاستثمارات عندما تعتمد الدولة المضيفة على سياسة إحلال الولادات بدلاً عن التصدير، وفرض قيود على الصادرات أو عندما ترتفع تكلفة النقل في الدولة المضيفة؛ مما يزيد من جوى الإستثمار، ويجعله أكثر ربحية من التصدير، ولا يؤثر هذا النوع من الاستثمار على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات، بينما له آثار إيجابية مباشرة على الاستهلاك، وغير مباشرة توسعته على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك، كما يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة عن طريق زيادة رأس المال فيها.

٣- الاستثمار الباحث عن الكفاءة:

دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية، حيث يتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى زيادة صادرات الدولة المضيفة وتنوعها؛ ولكنه يؤدي لزيادة الولادات من مدخلات الإنتاج.

فضلاً عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج، وهي استثمارات تهدف عادة إلى زيادة الربحية من خلال الاستفادة من توافر عنصر العمل الرخيص والماهرة في الدول النامية المضيفة.

٤- الاستثمار الباحث عن أصول استوائية:

وهو نوع يهتم بمجال البحوث والتطوير في الدول النامية أو المتقدمة، وذلك بهدف تعظيم الربحية من خلال إنتاج منتجات جديدة وغير تقليدية، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من ناحيتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية، كما أنه يزيد من صادرات الخدمات والمعدات من الدولة الأم، وبالتالي يؤدي لزيادة الإنتاج والاستهلاك.

٥- الاستثمار في المناطق الحرة:

وتكون على شكل مشروعات مشتركة أو مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، ويكون الهدف منها الاستفادة من الحوافز والزايا الضريبية والإعفاءات الجمركية التي توفرها الدول المضيفة للمستثمرين بالمنطقة الحرة، وذلك بهدف تشجيع الصناعات التصديرية.

ثالثاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة دون أخرى يرجع إلى توفر مناخ ملائم للاستثمار في الدول التي يتوجه إليها، ويشمل مناخ الاستثمار مجمل الأوضاع القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المكونة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار، التي من شأنها أن تمثل عوامل جذب أو طرد للاستثمار الأجنبي المباشر؛ لذلك

ينبغي على الدولة التي ترغب في اجتذاب هذا الاستثمار أن تأخذ هذه المحددات مجتمعة، وألا تقتصر على بعضها دون البعض الآخر⁽¹⁾.

يمكن تلخيص أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العناصر التالية:

أ- العوامل السياسية:

تلعب العوامل السياسية دورًا فعالًا في التأثير على قرار المستثمر الأجنبي، وتأتي في مقدمتها الاستقرار السياسي، الذي يتمثل في ضمان الاستثمار الأجنبي المباشر من المخاطر السياسية، كالتأميم ووقوع الملكية، وقد أثبتت التجربة أن المستثمر الأجنبي لن يخاطر بنقل رأس ماله، وخبرته الفنية والتقنية إلى دولة ما؛ إلا إذا تأكد من استقرار الأوضاع السياسية فيها.

ب- العوامل القانونية والإدارية:

١- العوامل القانونية:

تعد قوة الدولة على بناء قاعدة قانونية مساوية للتشريعات الدولية محورًا للاستثمارات الأجنبية، وتكون هذه القاعدة في شكل توفير إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر. حيث يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكمًا ومنظمًا وغير معقد؛ يكون محورًا للمستثمر الأجنبي. وتلعب هذه العوامل دورًا متميزًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك لأن المستثمر الأجنبي لن يقبل على الاستثمار خرج دولته؛ إلا إذا توفرت له الحماية القانونية الكافية.

٢- العوامل الإدارية:

يساهم النظام الإداري في الدول المضيفة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك إذا تميز بسهولة إجراءاته ووضوحها، وتوحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر الأجنبي، وعدم نقشي البيروقراطية والفساد الإداري بشكل عام، وسهولة الحصول على البيانات، وبشكل دقيق ومفصل، وفي الوقت المناسب، ويعتبر هذا كله من العوامل المحوكة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر^(٢).

ج- العوامل الاقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية الدور الرئيسي في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة دون أخرى، وتتمثل أهمها في محددات السياسة الاقتصادية الكلية التالية:

١- حجم السوق واحتمالات نموه:

(1) فاطمة لعلمي: الإستثمار الأجنبي المباشر في الخرائط بين عوامل الجذب والطرد، جامعة مستغانم، الخواثر، ٢٠١٢، ص ٨٧.

(2) أموة حسب الله محمد: الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية "أواسة مقلنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر"، القاهرة، الدار الجامعية، ٢٠٠٥، ص ٣٥.

يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أي الطلب الجلي، أما احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان، فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من (GDP) وعدد سكان مرتفع، تُعد محوّة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة^(١).

٢- سعر الصرف العملات الأجنبية (Foreign Exchange Rate)

كل دولة لها عملتها المحلية التي تستعمل في تسوية عمليات التبادل الداخلي، بينما تظهر الحاجة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية خارجية، وإقامة شراكة بين حكومات الدول وبعضها وبين شركات محلية وشركات خارجية، حيث تحتاج الحكومات المحلية، وكذلك الشركات المحلية إلى عملة البلد الشريك للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الحكومات الأخرى والشركات الخارجية.

إن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تتوك تأثيرات سلبية في أداء السياسة النقدية خاصة في الدول النامية، من خلال تأثيرها على استقرار سعر الصرف ومعدل التضخم النقدي، فتدفع الأموال إلى الداخل يؤدي إلى تقييم عملة الدولة المضيفة بأكثر من قيمتها فتصبح أسعار الولادات منخفضة، وأسعار الصادرات عالية؛ مما يؤدي إلى زيادة عجز الميزانية والبطالة وارتفاع معدل التضخم وانخفاض أسعار الصرف الحقيقية^(٢).

٣- مفهوم سعر صرف العملات الأجنبية:

يعرف بأنه: سعر صوف الوحدة من النقد الأجنبي معبرة عنه بوحدة من العملة الوطنية^(٣)، ويعرف أيضًا: بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة مع بقية عملات دول العالم أو بعبارة أخرى عدد الوحدات التي يمكن مبادلتها في عملة دولة ما بوحدة واحدة من العملة الأجنبية^(٤).

وهكذا تُعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها، كذلك يعرف على أنه: النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، وتشمل العملة الأجنبية: كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشبكات السياحية والكمبيالات).

٤- معدل التضخم: (Inflation)

مفهوم التضخم:

(١) أموة حسب الله محمد: المرجع السابق نفسه، ص ٣٦.

(٢) إواهيم موسى الورد، حسين أحمد عجلان: أثر عولمة تدفق حركة رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصادات البلدان النامية، بحث منشور بمجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، ع(٣)، ٢٠٠١.

(٣) ماهر كنج شكوي ومروان عوض: المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات الدولية بين النظرية والتطبيق عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ٢٠٥.

(٤) حمدي عبد العظيم: سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالمولونة العامة للدولة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧، ص ٢٠.

الفهم الشائع لظاهرة التضخم مرتبطة بزيادة في الأسعار أو زيادة في النقود ولكن ليس كل زيادة في الأسعار أو النقود تعتبر تضخم، وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل في الأسس الآتية:

٢-١ - تعريف التضخم كظاهرة نقدية:

روج فريدمان قديماً أن التضخم ظاهرة نقود دائمة، ومن أشهر تعريفات التضخم التعريف الكلاسيكي كمية كبيرة من النقود تطرد كمية قليلة من السلع والخدمات^(١).

حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن ظاهرة التضخم هي تلك الزيادة في النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، سواءً ظهرت تلك الزيادة في عرض النقود (الإصدار النقدي) والتوسع في إنشاء الائتمان أو من خلال الطلب على النقود، حيث يعرف التضخم حسب هذه النظرية على أنه: "كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"^(٢).

يرتبط هذا التعريف بنظرية كمية النقود التي ترى أن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة في مستوى الأسعار بنفس نسبة الزيادة في النقود، إلا أنه في إبان فترة الكساد الكبير زادت كمية النقود بصورة كبيرة ولم ترد الأسعار.

٢-٢ - تعريف التضخم على أساس نظرية العرض والطلب:

فيها يقصد بالتضخم من جانب الطلب، زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم عن هذا النوع من التضخم اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع عن الكميات المعروضة منها، مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق نظراً لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل؛ مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، أما في حالة عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل؛ فإن ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها، حيث إن عدم بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل يعني أن الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقوة على الاستجابة للتغير في حجم الطلب، وعليه فإن الزيادة في الطلب يقابلها عادة زيادة في الإنتاج، وبالتالي لا يرتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ولقد تعددت الآراء حول سبب هذا النوع من التضخم، إلا أن جميعها تتفق حول العوامل التي تؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها،

(١) بري سيجل: النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين، ترجمة: عبد الفتاح عبد المجيد، طه عبد الله منصور،

محمد إواهم منصور، الرياض، دار المويخ للنشر، ١٩٨٧، ص ٥٥٩.

(٢) غلري حسين عناية: التضخم المالي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٠، ص ١٤.

حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغير في أنواق الأفراد، وهناك من يرجعه إلى التغير في كمية النقود، بينما يرجعه آخرون إلى الزيادة في الدخل^(١).

٢-٣- الناتج المحلي الإجمالي: Gross Domestic Product (GDP)

يعرف الناتج المحلي الإجمالي: بأنه مجموع قيم السوق للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية عادة ما يكون سنة، وتشتمل السلع النهائية والخدمات النهائية للاستخدام فقط، ويستبعد منها التالي: السلع الوسيطة التي تستخدم كمدخلات إنتاج ولا تحسب السلع الوسيطة حتى لا يكون هناك لزوج في حساب الناتج، والسلع التي أنتجت خلال فترات سابقة، وشراء المنزل القديمة لأنها عمليات تبادل وليس عمليات إنتاج، والعمليات المالية البحتة، مثل مشتريات ومبيعات الأسهم والسندات والأوراق المالية الحكومية، لأنها عمليات تبادل أصول وليس عمليات إنتاج، والهياكل ومدفوعات التحويلات الحكومية.

الناتج المحلي مقياس نقدي ويعطي وصف دقيق وموجز لكل أنشطة الدولة الاقتصادية دون استبعادات كبيرة لبعض جوانب النشاط الاقتصادي أو الدخول في تفاصيل قد تعقد مفهوم الناتج المحلي الإجمالي^(٢). كما يعرف أيضاً بأنه مجموع القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية عادة سنة^(٣).

كما يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي بأنه: إجمالي دخول عناصر الإنتاج، وهي العمل، رأس المال، والأرض، الموجودة في المحيط الجغرافي، وهي ما أسهمت في العملية الإنتاجية بمعنى في الناتج المحلي الإجمالي لفترة سنة^(٤).

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه إجمالي الدخل من عوامل الإنتاج أو هيكل تكلفة الناتج المحلي الإجمالي، وكيفية عوض الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل، وتكون من خلال إجمالي الدخل من عوامل الإنتاج حسب النشاط وهيكل تكلفة الناتج المحلي الإجمالي^(٥).

الناتج المحلي الإجمالي = الناتج القومي الإجمالي - صافي دخل عناصر الإنتاج الخرج^(٦).

(١) أسامة بشير الدباغ: البطالة والتضخم المولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص ص ٦٨.

(٢) صالح خصالونة وآخرون: مبادئ الاقتصاد، القدس، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٨، ص ٢٩.

(٣) محمد صالح توكي: اقتصاديات الأعمال، الشارقة، الإمارات، إزاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ١٠٦.

(٤) مهند سليمان، أحمد البكر: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، الرياض، مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦، ص ص ٣٢.

(٥) حميد الشرجبي: مقارنة التحديثات والتغيرات بين نظامي الحسابات القومية ١٩٩٣-٢٠٠٨، مؤتمر الخوارزمي، الوحة، ٢٠١٠.

يُعد معدل نمو (GDP) من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق، فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في اقتصاد البلد المضيف، والوراسات تثبت صحة العلاقة الطردية بين معدل نمو (GDP) وحجم التدفقات الواردة^(١).

٢-٤- معدل سعر الصرف

يعرف معدل سعر الصرف بأنه: المعدل الذي يتم بموجبه تبادل عملة مع عملات باقي دول العالم أي عدد الوحدات التي تدفع من عملة بلد ما مقابل الحصول على وحدات من عملات البلدان الأخرى. كما يعرف بأنه: ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية غير أن دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة. وهناك ثلاث أنواع لسعر الصرف: هي سعر الصرف الاسمي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف الفعلي.

نتائج الوراسة:

توصلت نتائج الوراسة إلى:

- ١- وجود أثر إيجابي للناتج المحلي الإجمالي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٢ - وجود أثر إيجابي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٣- وجود أثر سلبي لمعدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٤- وجود أثر إيجابي لمعدل سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

(٦) عبد الحميد كواجة وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، ط٢، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ص ١٨-

(١) عمر صقر: العولمة وقضايا معاصرة، القاهرة، دار المعرفة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ٥١.

المراجع

١. إواهيم موسى الورد، حسين أحمد عجلان: أثر عولمة تدفق حركة رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصادات البلدان النامية، بحث منشور بمجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، ع(٣)، ٢٠٠١.
٢. أسامة بشير الدباغ: البطالة والتضخم المولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.
٣. أموة حسب الله محمد: الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية "واسة مقلنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر"، القاهرة، الدار الجامعية، ٢٠٠٥.
٤. بلي سيجل: النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقيدين، ترجمة: عبد الفتاح عبد المجيد، طه عبد الله منصور، محمد إواهيم منصور، الرياض، دار المويخ للنشر، ١٩٨٧.
٥. حسني خربوش وآخرون: الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، عمان، دار زهران للنشر، ١٩٩٩.
٦. حمدي عبد العظيم: سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموزنة العامة للدولة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧.
٧. حميد الشرجبي: مقلنة التحديثات والتغيرات بين نظامي الحسابات القومية ١٩٩٣-٢٠٠٨، مؤتمر الخوارزمي، النوحة، ٢٠١٠.
٨. صالح خصالوة وآخرون: مبادئ الاقتصاد، القدس، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٨.
٩. عبد الحميد كواجة وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، ط٢، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.
١٠. عبد السلام أبو قحف: مقدمة في إدرة الأعمال الدولية، ط٤، الإسكندرية، مكتبة الإشباع للطباعة والنشر، ١٩٩٧.
١١. عبد السلام النعيمات: "واسة وسائل زيادة الاستثمارات الأوروبية في الأردن"، عمان، الجمعية العلمية الملكية، ٢٠٠٦.
١٢. عمر صقر: العولمة وقضايا معاصرة، القاهرة، دار المعرفة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.
١٣. عمر هاشم محمد صدفه: ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨.
١٤. غلري حسين عناية: التضخم المالي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٠.
١٥. فاطمة لعلمي: الإستثمار الأجنبي المباشر في الخوائر بين عوامل الجذب والطود، جامعة مستغانم، الخوائر، ٢٠١٢.
١٦. ماجد أحمد عطالله: إدرة الإستثمار، القاهرة، دار أسامة للنشر، ٢٠١١.
١٧. ماهر كنج شكوي ومروان عوض: المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات الدولية بين النظرية والتطبيق عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.
١٨. محمد صالح تركي: اقتصاديات الأعمال، الشرقية، الإمارات، إزاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.
١٩. مهند سليمان، أحمد البكر: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، الرياض، مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦.

٢٠. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، الكويت، سلسلة الخلاصات
المركبة، مج (٢)، ١٩٩٩.